

4 شهداء بغزة

على مركبة في حي التفاح شمال شرقي مدينة غزة، ومصطفى عزمي منصور متأثرا بجروحه التي أصيب بها في قصف أمس الأول بمواصي مدينة رفح، والطفل أسامة أحمد عبد (4 سنوات) متأثرا بإصابته قبل نحو ثلاثة أسابيع، جراء قصف استهدف بلدة الزاوية. وأصيب مواطنان برصاص قوات الاحتلال في حي الأمل ومحيط مدينة حمد شمالي مدينة خان يونس.

وأعلنت مصادر طبية ارتفاع حصيلة الشهداء في القطاع منذ بدء العدوان في السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، إلى 74,389 شهيدا، و175,423 مصابا.

وأضافت أن 7 شهداء (3 منهم متأثرين بجروحهم + وشهيد جرى انتشارال جثمانه)، و7 إصابات، وصلوا إلى مستشفيات القطاع خلال الساعات الـ24 قبل الماضية. وأشارت إلى أن حصيلة الشهداء منذ وقف إطلاق النار في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2025 بلغت 1,498 شهيد، فيما بلغ عدد الإصابات 5,306 إصابات، إضافة إلى 838 شهيدا جرى انتشارالهم. وأصيب شاب بجروح خطيرة، وفتى بالرصاص الحي، والعشرات بحالات اختناق، خلال اقتحام قوات الاحتلال لمدينة رام الله. وذكرت مصادر محلية ان الزميلين مراسل تلفزيون فلسطين خالد مطاوع اصيب بقنبلة صوت في اليد، ومراسل قناة «سكاي نيوز عربية» فراس لطفي بشظية في القدم، جراء إطلاق قنبلة غاز عليه بشكل مباشر.

وكانت قوات الاحتلال، اقتحمت ساحة مجمع فلسطين الطبي، بمدينة رام الله، ونشرت قناصتها في محيط أبوابه، ومنعت الدخول إليه أو الخروج منه، واعتقلت مواطنين بعد التنكيل بهم واقتحمت مقر مؤسسة الضمير، واستولت على معدات وملفات من داخلها.

وأصيب ثلاثة مواطنين، مساء أمس، بعد دهسهم من قبل سيارة عسكرية احتلالية خلال اقتحام بلدة اليامون، حيث نقلوا إلى المستشفى الحكومي في جنين. وأعلن الهلال الأحمر عن إصابة شاب بالرصاص المطاطي خلال اقتحام الاحتلال قرية خريثا بني حارث، غرب رام الله. كما أصيب شابان بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط في الرأس عند إحدى بوابات قرية رأس كركر غرب رام الله، وحالتهما مستقرة.

واعتقلت قوات الاحتلال 33 مواطنا على الأقل من الضفة المحتلة بينهم 15 من قرية تل، وهدمت منزلين في بلدة سلوان، جنوب المسجد الأقصى المبارك يعودان للمقدسي هاني السلايمة ووالده، واستكملت هدم منزل في بلدة الطور جنوب شرق مدينة القدس المحتلة.

وواصل جيش الاحتلال اعتداءاته وإجرااته التعسفية على محافظة جنين، فأقام بوابتين على مدخلي بلدة عرابة، وهدم بيتا في قرية الجملة، ونصب برجا عسكريا على أراضي بلدة قباطية.

وقال شهود عيان لـ«الحياة الجديدة» إن الاحتلال أقام أمس بوابتين حديديتين على مدخلي بلدة عرابة، بعد يوم واحد من نصبه لبوابتين على مدخل يعبد الشرقي المجاورة.

ووصف المواطن محمد العراضة حال عرابة، بأنها أصبحت تشتمل كافة انتهاكات الاحتلال عن مستوطنات وبؤر رعونية ومعسكر ومصادرة وتجزيف واقتلاع أشجار وعمليات مdahمة، وأمس أضيف لذلك كله بوابات معدنية.

وفي السياق، شن الاحتلال عمليات هدم في قرية الجملة، شمال جنين، طال منزلا و6 منشآت من الصفيح كانت

تستخدم في التجارة، خاصة مع القادمين من الداخل. وأكد رئيس المجلس القروي أحمد أبو فرحة، أن جرافة للاحتلال هدمت بيتا من 3 غرف بمساحة 100 متر مربع تقريبا، يعود للمواطن ناصر أبو فرحة، كان يقطنه مواطن من عائلة أبو عياش.

وأشار لـ«الحياة الجديدة» إلى أن المبنى المستهدف متاخم للشارع الرئيس الرابط بين جنين والناصرة، ودشنته عائلة عبد الهادي قبل النكسة لغرض إقامة مزارعين كانوا يعملون في مشتل زراعي وحقول ممتدة على نحو 260 دونما.

وأوضح أن جيش الاحتلال نفذ الهدم دون سابق إنذار، ولم يبلغ مالكي البيت بما فعله.

على صعيد متصل، نصب جيش الاحتلال برجاً عسكريا في أراضي بلدة قباطية متاخمة لقريتي مكة ومسيلية. وأفاد المواطن أحمد زكارنة أن البرج العسكري أقيم على أرض كانت عائلة أبو معلا تتخذها مكانا لمزرعة دواجن، قبل هدمها.

ويخشى أهالي قباطية من تمدد معسكر الاحتلال على أراضي بلدتهم، وشق طريق استيطاني على حساب أملاك المواطنين من بلدة الزابادة وقريتي مسيلية ومركة.

وأقام الاحتلال الصيف الماضي مستوطنة (نوعا) في اراضي قباطية، وأسس معسكرا فوق أملاك المواطنين، بجوار قرية حداد السياحية، وليس ببعيد عن مستوطنتي (جانيم) و(كاديم)، كما صادر مساحات جديدة لتوسيع المعسكر.

كما هدمت قوات الاحتلال غرفة زراعية وخزان مياه، وخربت سلاسل واقتلعت أشجارا مثمرة في خربة سوبا

الحياة الجديدة

صحيفة يومية سياسية

أسسها نبيل عمرو وحافظ البرغوثي سنة 1995م

رئيس التحرير

محمود أبو الهيجا

جميع الآراء الواردة في المقالات المنشورة على الصفحة الأخيرة تعبّر عن رأي كاتبها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الصحيفة

البريد الإلكتروني والانترنت

alhya-news95@alhaya.ps**www.alhaya.ps**

العنوان:

البيرة - شارع النور، بجانب المدرسة الشرية

هاتف: 2407251 / 2407252

فاكس: 2407250

ص.ب: 1882 / رام الله

ص.ب: 4440 / البيرة

الطباعة: مؤسسة دار الحياة للطباعة والنشر

غرب الخليل، واحتجزت أربعة صحفيين خلال تغطيتهم اعتداءات المستوطنين على قاطعي الزيتون في بلدة اذنا. وصعد المستوطنون اعتداءاتهم على المواطنين وممتلكاتهم في عدة محافظات بالضفة، شملت إصابة مواطنين، والاعتداء على قاطعي الزيتون، وسرقة ثمارهم. ففي قرية تلفيت أصيب عدد من المواطنين بجروح ورضوض جراء اعتداء مستوطنين تنكروا بزي جيش الاحتلال على عائلة المواطن يوسف منور أبو عيشة. وفي بلدة ترمسعيا هاجم عشرات المستوطنين البلدة، في محاولة لمنع المواطنين من الوصول إلى أراضيهم الواقعة خلف جدار الفصل العنصري لقطف الزيتون.

وفي أراضي بلدة بيت أمرين اعتدى مستوطنون على قاطعي الزيتون في منطقة النقب، وأجبروهم تحت تهديد السلاح على مغادرة أراضيهم، رغم وقوع أراضيهم في المنطقة المصنفة (أ).

وفي مسافر يطا اعتدى مستوطنون على مزار عين وسرقوا ثمار الزيتون منهم، بعد أن خربوا المزروعات، والأسوار في أراضي المواطنين بمنطقة أقواويس، وهاجموا مزارعين من عائلة المعلمين أثناء قطفهم الثمار. كما حطم مستوطنون زجاج مركبة المواطن محمد علي أبو عرام، التي تستخدم لنقل طلبة مدرسة الفخيت، فيما أغلقوا في منطقة خلّة الحمص جنوب يطا الطريق المؤدية إلى مسكن المواطن أيوب عبيد المصري، بالتزامن مع تنفيذ جولات استغرافية في المنطقة.

وفي بلدة عطارة شمال غرب رام الله، اقتحمت مجموعة من المستوطنين أراضي المواطنين وسرقت ثمار الزيتون. وفي طولكرم، أصيبت مواطنتان، جراء اعتداء مستوطنين عليهما بالضرب أثناء قطف ثمار الزيتون في بلدة بيت ليد شرقا، فيما أجبر آخرون عددا من المزارعين على ترك أراضيهم في منطقتي واد الجامع وسهل رامين شرقا، تحت تهديد السلاح، ومنعوهم من مواصلة قطف ثمار الزيتون. وفي بلدة ياسوف سرق مستوطنون ثمار الزيتون من منطقة النصب.

واقتحم عشرات المستوطنين المسجد الأقصى المبارك، وأدوا طقوسا تلمودية وجولات استغرافية، وسط تضييقات من سلطات الاحتلال على المصلين.

تهجير سكان

من عشرات الآلاف من سكانها، وادعى الجيش في البداية أنه لا يخلي السكان، لكن السكان أفادوا بأن جنوداً أمروهم بالمغادرة ولا يسمحون لهم بالعودة».

ووفقا للصحيفة، فإنه «حتى عندما أعلن الجيش، في آب/أغسطس، عن تحسين في غاياته الأمنية، فقد أعلن أنه لا يعترم السماح للسكان بالعودة إلى بيوتهم، كما أن الجيش هدم بيوتا في مخيمات اللاجئين، وبذلك لم يكن لقسم من السكان مكان يعودون إليه».

ورفض وزير جيش الاحتلال الإسرائيلي، يسر ائيل كاتس، أمس الأول، تدخل المحكمة العليا على استمرار وجود جيش الاحتلال داخل مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس، وأعلن أن الجيش سيبقي فيها «على المدى الطويل»، ملوحا بالجوء إلى تشريع خاص في الكنيسـت إذا اقتضى الأمر لتثبيت هذه السياسة.

كما هاجم وزير المالية الإسرائيلي والوزير في وزارة الجيش، بتسائيل سموتريتش، المحكمة العليا وادعى أن «من إسرائيل غير قابل للنظر فيه قضائيا، والجيش هو المسؤول عن الأمن».

ووصفت الصحيفة أقوال سموتريتش بأنها «التضليل الدائم للمندوبي المشروع الاستيطاني، الذي يخفي دائما تطلعاته للسيطرة على الأرض كلها وإبعاد السكان عنها من خلال ادعاءات أمنية».

وحذرت الصحيفة من أن «الحقيقة هي أن المستوطنين وممثليهم في الحكومة يريدون هدم مخيمات اللاجئين، وفي موازاة ذلك محاولات إسرائيل لمنع أنشطة (أونروا) تثير شبهات بأنه من الجائز أن هذا جزء من مخطط أكبر لمحو قضية اللاجئين الفلسطينيين».

وشددت الصحيفة على أن «الاعتبارات الأمنية لا تعفي الدولة من واجبها ليس فقط بضمان أمن سكان الضفة، وإنما بأن تقلص بقدر الإمكان المساس بحقوقهم، وعلى المحكمة العليا أن تتوقف عن السماح للدولة بالتهرب من واجباتها تجاه السكان الراحين تحت الاحتلال، والإصرار على أن تعمل الدولة سريعا من أجل السماح لعشرات آلاف المهجرين بالعودة إلى بيوتهم».

وأكدت أن «فرصة إمكانية العودة يشكل ترانسفير، الذي يوصف بأنه جريمة حرب، وينبغي ألا يكون مستغربا لاحقا عندما تجد إسرائيل نفسها في قفص الاتهام لارتكابها الترانسفير والملاحقة».

استطلاع: لا حسم

برئاسة غادي أنيزكوت: 22 مقعد، حزب الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو: 20 مقعد، قائمة «بياحد» برئاسة نفتالي بينيت: 13 مقعد، حزب «الديمقراطيون»: 10 مقاعد، حزب «يسرائيل بيتينو»: 9 مقاعد، حزب «عوتسما يهوديت»: 8 مقاعد، كتلة «يهود متوراة»: 8 مقاعد، القائمة المشتركة: 8 مقاعد، حزب شاس: 7 مقاعد، حزب الصهيونية الدينية وموشيه فايغلين: 6 مقاعد، القائمة الموحدة: 5 مقاعد، وقائمة «عناصر الاحتياط والاقتصادية» برئاسة يوعاز هندل ويaron زليخة: 4 مقاعد. ووفقا لموقع «عرب 48»، فإنه حسب هذه النتائج، تحصل أحزاب المعارضة الصهيونية على 54 مقعدا، وأحزاب الائتلاف على 49 مقعدا، والأحزاب العربية على 13 مقعدا، وقائمة «عناصر الاحتياط والاقتصادية» على 4 مقاعد.

ويتبين من الاستطلاع أن 94٪ من المستطلعين الذين قالوا إنهم سيصوتون لحزب يتجاوز نسبة الحسم متأكدون من أنهم سيصوتون لهذا الحزب، وقال 6٪ إنهم غير متأكدين من أنهم سيصوتون للحزب الذي اختاروه في الاستطلاع.

وقال 54٪ من ناخبي أحزاب الائتلاف و35٪ من ناخبي أحزاب المعارضة الصهيونية إنهم متأكدون بشكل قاطع من أنهم سيصوتون للأحزاب التي اختاروها في الاستطلاع، لكن معدي الاستطلاع أشاروا إلى أن هذه المعطيات لا تدل بالضرورة على أن انتقال أصوات من معسكر إلى آخر، وإنما تنتقل الأصوات بين الأحزاب داخل المعسكر نفسه.

ويتبين من الاستطلاع أن ناخبي القائمة المشتركة هم الأكثر تأكدا من أنهم سيصوتون لصالح هذه القائمة في صندوق الاقتراع، وقال 81٪ منهم إنه لا يوجد احتمال أن يغيروا موقفهم، يليهم ناخبو الليكود بنسبة 68٪ ثم ناخبو الصهيونية الدينية بنسبة 62٪ وناخبو حزب شاس بنسبة 56٪.

سوق المال الإسرائيلية

وتزايد المخاوف في سوق المال الإسرائيلية من انتهاء انتخابات الكنيست المقبلة دون حسم سياسي، في ظل تقديرات بأن استمرار حكومة بنيامين نتنياهو قد يعيد إلى الواجهة المخاطر الاقتصادية المرتبطة بخطة إضعاف القضاء، بعدما أظهرت دراسة جديدة أن الأسواق تتأثر باحتمالات الجمود السياسي قبل أشهر من موعد الاقتراع.

وحسب تحليل اقتصادي إسرائيلي يستند إلى دراسة أعدها خبير الاقتصاد، نيسان أبراهام، لصالح بورصة تل أبيب، وشملت عشر جولات انتخابية منذ عام 2003، فإن المستثمرين يستبقون النتائج الانتخابية في تقييم المخاطر السياسية، فيما أضافت تجربة السنوات الأخيرة عاملا جديداً إلى حساباتهم، يتعلق بهوية الحكومة المقبلة وسياساتها.

وأظهرت الدراسة أن مؤشر تل أبيب 125 تراجع بمعدل 5.3٪ خلال الأشهر الثلاثة السابقة للانتخابات التي لم تسفر عن حسم سياسي، مقابل

انخفاض محدود بلغ 0.2٪ قبل الانتخابات التي أفضت إلى حسم واضح، ما يعكس حساسية الأسواق لاحتمالات تعثر تشكيل الحكومة.

غير أن الانتخابات المقبلة تختلف عن سابقتها، وفق التحليل، في ظل تداعيات خطة إضعاف القضاء التي دفعت بها حكومة نتنياهو ووزير القضاء، ياريف ليفين، وأثرت سلبا على الأسهم الإسرائيلية خلال العام السابق للحرب على غزة.

وعلى نحو مغاير، اتجهت البورصة إلى الارتفاع بعد اندلاع الحرب في تشرين الأول/ أكتوبر 2023، رغم التحديات الأمنية، إذ قدر المستثمرون أن الحرب قلصت احتمالات المضي في خطة إضعاف القضاء وعززت فرص استبدال الحكومة.

وبعد تسجيل مؤشر تل أبيب 35 أدنى مستوياته في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، دخل في مسار صعود شبه متواصل حتى أيار/ مايو 2026، يربطه التحليل بتوقعات حدوث تغيير حكومي عبر الانتخابات.

لكن الأشهر الخمسة الأخيرة شهدت عودة الركود النسبي إلى السوق، في ظل عوامل دولية، إلى جانب تراجع اليقين بإمكان استبدال حكومة نتنياهو، بعدما بقا احتمال بقاء الائتلاف الحالي في السلطة يفرض على المستثمرين إعادة تقييم مخاطر اعتقدوا أنها تراجعت.

تعاف بعد الانتخابات رغم غياب الحسم

وفي المقابل، تشير الدراسة إلى أن الفجوة في أداء الأسهم بين الانتخابات الخامسة وغير الخامسة تتلاشى تقريبا خلال الأشهر التالية للاقتراع.

فبعد خمسة أشهر من الانتخابات التي لم تسفر عن حسم، بلغ متوسط عائد مؤشر تل أبيب 125 نحو 6.7٪، مقابل 6.5٪ بعد الانتخابات الحاسمة. وخلال السنة التالية للاقتراع، حقق المؤشر عائدا متوسطا بلغ 16.4٪، مقارنة بمتوسط سنوي نسبته 11.5٪ خلال الفترة التي شملتها الدراسة. غير أن هذه الارتفاعات تزامنت في معظم الحالات مع اتجاهات إيجابية في الأسواق العالمية، ما يعني أنها لا تعود بالضرورة إلى نتائج الانتخابات الإسرائيلية وحدها.

وامتد تأثير الانتخابات إلى سوق العملات، إذ أظهرت الدراسة أن الشيفل ارتفع بمعدل 1.4٪ أمام سلة العملات خلال السنة السابقة للاقتراع، مقابل 2.5٪ خلال السنة التالية له، وهو ما قد يقلص عوائد المستثمرين الإسرائيليين في الأسواق الخارجية ممن لا يتحوطنون من تقلبات أسعار الصرف.

وتشير الدراسة إلى أن الأسواق تبحث أساسا عن اليقين السياسي، فيما تعود عوامل مثل الفائدة والتضخم والنمو الاقتصادي والتطورات الجيوسياسية إلى تحديد اتجاهاتها بعد الانتخابات.

لكن التحليل يرى أن تداعيات خطة إضعاف القضاء جعلت هوية الحكومة المقبلة وسياساتها عاملا إضافيا في حسابات المستثمرين، بحيث لم يعد القلق مقتصرا على احتمال غياب الحسم الانتخابي، بل بات يشمل أيضا التوجهات الاقتصادية والقضائية للحكومة التي ستولى السلطة.

الجامعة العربية

الفلسطيني، وتنفيذ قراراته ذات الصلة، بما فيها القرارات التي تؤكد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والقرار 2334 لعام 2016 بشأن الاستيطان الإسرائيلي.

وأدان بشدة الاعتداءات المتصاعدة التي يرتكباها المستوطنون بحق المزارعين الفلسطينيين خلال موسم قطف الزيتون في الضفة الفلسطينية المحتلة، ومايرافقها من تخريب للأشجار وسرقة للمحاصيل ومنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم، مؤكدا أن هذه الاعتداءات تمس حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه وموارده الطبيعية. وطالب المجلس بمواصلة التحرك العربي على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف لتوفير حماية دولية فعالة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة تحت عنوان «الاتحاد من أجل السلام»، تنفيذا للقرارات الأممية ذات الصلة.

ودعا مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يلزم إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بالامتنال لقراراته المتعلقة بالقضية الفلسطينية، ووقف عدوانها بجميع أشكاله، وتنفيذ أوامر محكمة العدل الدولية وفتاوها.

وأكد المجلس ضرورة تنفيذ قرارات القمم العربية بشأن مقاطعة الشركات العاملة في المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأرض الفلسطينية المحتلة، وإدراج المنظمات والكيانات الاستيطانية الإسرائيلية الإرهابية على قوائم الإرهاب الوطنية العربية.

وأدان المجلس بشدة اعتزام كولومبيا افتتاح سفارة لها في مدينة القدس، معتبرا الخطوة انتهاكا جسيما للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وداعيا الحكومة الكولومبية إلى التراجع عنها، لما قد يترتب عليها من تداعيات على العلاقات العربية الكولومبية على المستويات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية.

وأكد اعتزام الدول العربية اتخاذ الإجراءات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية اللازمة لمواجهة أي خطوة تمس الوضع القانوني لمدينة القدس، بما يشمل الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل أو نقل السفارات إليها.

ودعا إلى استعاء سفراء كولومبيا لدى الدول الأعضاء في الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، وإبلاغهم رسالة احتجاج، كما دعا البرلمان العربي والبرلمانات الوطنية إلى التواصل مع البرلمان الكولومبي لحثه على الضغط على حكومته للتراجع عن القرار.

وأدان المجلس الإجراءات الإسرائيلية ضد القنصلية العامة البريطانية في القدس المحتلة، مؤكدا أن القدس الشرقية أرض فلسطينية محتلة لا سيادة لإسرائيل عليها، ومثمنا الموقف البريطاني بشأن الوضع القانوني للمدينة ودعم بل الدولتين وفرض العقوبات على المستوطنات الإسرائيلية.

وشدد على أهمية دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، وضرورة ضمان استمرار خدماتها في جميع مناطق عملها، بما فيها القدس، كما طالب المجموعة العربية في نيويورك بمتابعة تنفيذ القرار في الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وأكد المجلس أن استمرار العدوان والاحتلال الإسرائيلييين ضد الشعب الفلسطيني وأرض دولة فلسطين والأراضي العربية المحتلة يمس الأمن القومي العربي ويقوض السلم والأمن الدوليين، ما يستدعي تعزيز العمل العربي المشترك وتفعيل آليات الدفاع العربي المشترك، بما فيها معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

وطالب المجلس الأمين العام لجامعة الدول العربية بمتابعة تنفيذ القرار وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة المقبلة للمجلس.

مجلس الوزراء

التي يواجهاها قطاع النقل العام في ظل الظروف الراهنة، وبما فيه من خدمة للمواطنين.

وناقش المجلس التوسع في رقمنة الخدمات الحكومية، إذ ارتفع عدد الخدمات الرقمية من 25 خدمة إلى نحو 300، وجدد المجلس التذكير بقرار بدء العمل بالتوقيات الشتوي اعتبارا من فجر السبت 24 تشرين الأول 2026.

وكان رئيس الوزراء افتتح الجلسة واضعا أعضاء المجلس في صورة التحركات السياسية والجهود المبذولة لتعزيز الحراك الدولي الداعم لحقوق شعبنا وقضاياه، في ظل استمرار العدوان على قطاع غزة والضفة الفلسطينية المحتلة.

ياسر عباس

القدس المحتلة من سياسات تهويدية منهجة، ومحاولات متواصلة لتغيير هويتها العربية والإسلامية والمسيحية ومعالمها التاريخية، والاقترامات المتكررة لباحات المسجد الأقصى المبارك، يمثل اعتداء على حرمة المقدسات الإسلامية والمسيحية وحقوق شعبنا الفلسطيني، وتهديدا خطيرا لهوية المدينة ومكانتها الدينية والتاريخية، ولجهود إجلال السلام العادل القائم على احترام الحقوق والقانون الدولي.

وأشار عباس إلى تصاعد اعتداءات المستوطنين غير المسبوقة على القرى والمزارع عين الفلسطينيين خلال موسم قطف الزيتون، الذي يعتبر موسما وطنيا واجتماعيا واقتصاديا متجددا في ذاكرة الفلسطينيين ووجدانهم. وأضاف أن المستوطنين يقومون بسرقة محاصيل الزيتون، والاعتداء على المتضامنين الأجانب والناشطين الإسرائيليين والصحفيين الذين يقفون إلى جانب المزارعين الفلسطينيين، تحت حماية شرطة الاحتلال وقواته، التي تقوم باقتلاع آلاف أشجار الزيتون باستخد جرافاتها العسكرية، ومصادرة مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية، وهدم المنازل، وإقامة البوابات والحواجز، وفرض الإغلاقات والقيود على الحركة، وصولا إلى منع التجوال في العديد من المناطق.

وأوضح مفوض العلاقات الخارجية أن شعبنا في قطاع غزة يواجه أوضاعا إنسانية بالغة القسوة، ولا تزال معاناته مستمرة بفعل القتل والتدمير والاعتداءات المتواصلة، وسقوط آلاف الشهداء، رغم مرور عام على وقف إطلاق النار.

وأعرب عباس عن إيمانه المطلق بوقوف الأحزاب والقوى السياسية الحرة في العالم إلى جانب حقوق الإنسان والعدالة وحرية الشعوب، مناشدا إياها إعلاء الصوت دفاعا عن القدس ومقدساتها المسيحية والإسلامية، ورفض محاولات تهويدها وتغيير هويتها، والتأكيد على حماية المسجد الأقصى المبارك كنيسة القيامة وحرية العبادة فيها، وصون الوضع التاريخي والقانوني القائم في المدينة المقدسة.

ودعا إلى إطلاق تحرك سياسي وشعبي واسع للتضامن مع المزارعين الفلسطينيين خلال موسم قطف الزيتون، والتنديد باعتداءات المستوطنين وسرقة المحاصيل وإحراق الأشجار ومصادرة الأراضي، والعمل على توفير الحماية للمدنيين، ومساندة المبادرات التضامنية التي تمكن المزارعين من الوصول إلى أراضيهم وجني محاصيلهم بأمان.

كما طالب بممارسة الضغط السياسي على الحكومات والبرلمانات والمؤسسات الدولية للتدخل لوقف الاستيطان ومصادرة الأراضي وهدم المنازل والتهجير القسري، وضمان مساءلة مرتكبي الانتهاكات وعدم السماح بإفلاتهم من العقاب، بما في ذلك التحرك العاجل من أجل قطاع غزة، لضمان الالتزام بوقف إطلاق النار، ووقف القتل والتدمير، وإدخال المساعدات الإنسانية، وإعادة الإعمار، وإنهاء معاناة أبناء شعبنا، ورفض كل محاولات التهجير أو الانتقاص من حقوقهم الوطنية.

ودعا إلى تعزيز حركة التضامن الدولية مع فلسطين، وتوسيع التعاون بين الأحزاب والقوى السياسية والنقابات والاتحادات والحركات الشعبية والمؤسسات الحقوقية، بما يسهم في بناء جبهة دولية أوسع للدفاع عن القانون الدولي وحقوق الشعب الفلسطيني.

وختم عباس رسالته مؤكدا دعم ومساندة اصحاب الضمائر الحية والمحبة للسلام ومسؤولية إنسانية وسياسية وأخلاقية تقع على عاتق كل من يؤمن بأن العدالة لا تتجزأ، وأن السلام الحقيقي لا يمكن أن يقوم على الاحتلال والقمهر أو مصادرة حقوق الشعوب.

المفتي: شراء

المستوطنون ببيعها، لما في ذلك من مفاصد عظيمة، ومنها أن في ذلك تمكيننا للغالب المحتل من أرضنا، ما يستدعي تضافر الجهود الرسمية والشعبية لرفض بيع المعصوب والمسروق وشراؤها. وأوضح المفتي العام، في نص الفتوى، أن الأصل هو تحريم شراء المال المسروق، لأن بائعه لا يملكه ولا يحق له التصرف فيه، مشيرا إلى أن شراء المسروق تشجيع لأعداء على الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين، ونهب خيراتها، وتهجير أهلها منها.

مركزية «فتح»

الصعبة في قطاع غزة، إلى جانب عدد من القضايا والشؤون التنظيمية الداخلية للحركة.

ورحبت «المركزية» بقرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي صادق عليه الرئيس محمود عباس من خلال مرسوم رئاسي، بتأجيل الانتخابات التشريعية، في ضوء استمرار التصعيد الإسرائيلي وإجراءاته بحق شعبنا، بالإضافة للظروف الأمنية والعقبات التي تحول دون ضمان إجرائها في أجواء حرة ونزيهة، وبما يضمن مشاركة أبناء شعبنا في القدس والضفة المحتلة وقطاع غزة، واستمرار جرائم الاحتلال والمستوطنين على الأراضي الفلسطينية كافة، والظروف اللوجستية، مؤكدة أهمية مواصلة الحوار الوطني الشامل مع مختلف القوى والفصائل الفلسطينية، وإعطاء الفرصة أمام جهود هذا الحوار، بما يعزز الوحدة الوطنية ويحافظ على وحدة الأرض والقضية والقرار الوطني.

زيتونيات	فياض فياض
القطاع هذا العام إنتاج 345 طناً فقط من الزيت، مقابل احتياج فعلي للسكان يبلغ 4,400 طن. هذه المعطيات تضعنا أمام فجوة نقص حادة تبلغ 4,055 طناً (92 ٪ من احتياج السكان غير مغطى)، مما دفع نسبة الاكتفاء الذاتي للهبوط إلى 8 ٪ فقط، وتسبب في قفز أسعار تنكة الزيت بمقدار ثلاثة أضعاف لتصل إلى 1,500 شيقل للتنكة الواحدة، وهو عبء مالي باهظ يفوق القدرة الشرائية للعائلات المحاصرة. نداء السيادة والتريميم الدولي: إن عرض هذه البيانات الموثقة في المحافل العربية والدولية، وداخل أروقة المكتب العربي للزيتون والمجلس الدولي، هو واجبنا المستقل؛ لنطلق نداءً عاجلاً للمؤسسات المانحة لتقديم دعم استثنائي طارئ يشمل توفير السولار وزيوت المحركات للمعاصر الثمانية المتبقية، وتأمين مستلزمات القطف من سلالم وأغطية لـ 600 مزارع صامد في الحقل، لإنقاذ ما تبقى من هذه الثروة الوراثية والوطنية الشاهدة على كبرياء الأرض، تمهيدا لحقلتنا الرابعة عشرة القادمة التي سنخصصها لتشريع واقع الزيتون الفلسطيني في ظل الاستيطان بالضفة الفلسطينية المحتلة.	